GOIC

Volume 1 Issue 2 March 2009

كلمة العدد :

تستعد المنظمة لاستقبال حدث هام جدا في الربع الأخير من العام هو مؤتمر الصناعيين الثاني عشر الذي سيعقد في الدوحة مصاحبا للمعرض العالمي للمناولة والشراكة الصناعية في الفترة من ٢٢-٢٤ نوفمبر القادم.

مؤتمر الصناعيين

مؤتمرات الصناعيين التي تعقد كل عامين في دولة من دول التعاون دأبت على مناقشة هموم الصناعيين في حوار مفتوح بين الصناعيين ومسئولي الصناعة في دول المجلس ووزراء الصناعة على الأخص . على الرغم من أن هذا الحوار المفتوح يتعرض لكثير من الهموم الصناعية المشتركة كالبضائع التي تنتظر على الحدود بين الدول في انتظار إفساح الطريق للدخول للأسواق فإذا كانت تحمل بضائعاً قابلة للفساد انتهت البضاعة عند نقاط العبور الحدودية وكفى الله المؤمنين شر القتال. أو كحالات الإغراق الرخيص القادم من الخارج التي تملأ أسواق التعاون أو الإجراءات والخطوات الإدارية السقيمة التي تعمل كعصا تأديبية لمن يفكر للحظة في الإقدام على مشروع صناعي أو كالحديث عن أهمية دخول القطاع الخاص في توفير البنية التحتية من أراضي صناعية وغيره ... هذه الحوارات المفتوحة والتي تتسم بالصراحة التامة ويحضرها ويديرها بعض الصناعيين الخليجيين المخضرمين الذين شابت لحاهم في الأمر الصناعي و كونوا ثرواتهم منها .. من لا يذكر الحديث من القلب والذي لا تشوبه المجاملات المعهودة في مثل هذه المحافل الرسمية من قبل السيد سعد المعجل ومن لا يذكر مداخلات عبدالرحمن الزامل ومن لا يذكر الأوراق التي قدمها بعض الخليجين المتخصصين في القطاعات الصناعية المختلفة كالدكتور عبدالوهاب السعدون ابن المنظمة الذي تقلد بعدها مناصب مختلفة في هذا القطاع الهام آخرها الرئاسة التنفيذية لرابطة مصنعي البتروكيماويات في دول المجلس وهي العمود الفقري للصناعات الخليجية. المؤتمرات الصناعية السابقة مرت على كل الهموم الصناعية الداخلية من قضايا التكامل الصناعي إلى قضايا التجارة إلى قضايا العمل الصناعي الخ ...

ولكننا اليوم نعيش عهد التكتلات الاقتصادية وعهد التكتلات الصناعية والعهد الذي لا ينظر لك ما لم تكون تكتل آخر .. تكتل أمام تكتل .. ليس هناك وقت كاف في إطار المنافسة الشديدة التي فكت عقالها اتفاقيات التجارة التعامل مع الدول كل على حدة مهما كانت الإمكانيات الاقتصادية التي تملكها هذه الدول فالمصالح الاقتصادية لكثير من هذه التكتلات تحتم الدخول مع منظومات اقتصادية كاملة وليس مع دول صغيرة وذلك لتعظيم مكاسب التجارة كذلك ليس من صالح الدول أن تفاوض الآخرين فرادى بل في إطار منظومة اقتصادية واحدة أضعف الإيمان تحسين موقفها التفاوضي مع الآخرين صحيح إن مثل هذه التفاوضات التجارية لا تحترم اتفاقيات التجارة إلا وقت ما تريد خاصة من قبل التكتلات الاقتصادية الشائخة. وأحيانا تخلط الاقتصاد والتجارة بالسياسة وحقوق الإنسان بخلطة داهية خبيثة ولكن أليس هذا هو حال سياسة الأمم منذ الخليقة ... هذا هو واقع الأمر الذي يجب أن نفهمه قبل فوات الأوان وقبل أن نتلقى خيبات أمل أخرى كخيبة الأمل التي تلقيناها بعد ما يزيد عن عقد من الزمان بمفاوضاتنا مع الاتحاد الأوربي. لم يكن علينا إلا الانسحاب في نهاية الأمر.

ما الذي نريده في المؤتمر القادم. وهل سيختلف هذا عن المؤتمرات الصناعية الأخرى التي تبدأ بالهموم الداخلية وتنتهي بالهموم الداخلية ويسودها التصارح ثم يذهب الجميع إلى بيوتهم إلى مؤتمر آخر نتشاكى به وقد نحقق بعض التطوير على ارض الواقع الا أن هذا لا يتناسب مع العجلة السريعة التي يسير بها الآخرون ... كيف سيختلف المؤتمر القادم عن ما سبقه من مؤتمرات:

أولاً : يعقد هذا المؤتمر والمعرض العالمي للصناعة برعاية من سمو أمير البلاد المفدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تعبيراً عن اهتمامه الكبير بهذا الأمر وهذه هي المرة الأولى التي يرفع بها مستوى الرعاية إلى احد قادة دول المجلس.

ثانيا : يتزامن هذا المؤتمر مع المعرض العالمي للمناولة الصناعية حيث سيحضر أكثر ٢٥٠ شركة صناعية لترتيب الدخول في العديد من الصفقات والشراكات بين المصنعيين الخليجيين والعالميين. لذا فهذا المؤتمر سيتعدى موضوع الشكاية إلى التعاقدات الفعلية ولذا نتمنى أن يعود الجميع إلى بيوتهم وفي جيب كل واحد فيهم كسب جزيل.

ثالثا : إن المؤتمر سيتعدى الإشكالات الحدودية والإدارية وسيتعدى الهموم الصناعية القطاعية ليتحدث عن الاستراتيجيات التي يجب ان نتبعها .. ما الذي تم والى اين نحن ذاهبون في اطار التحولات العالمية من حولنا .. الناتج الصناعي الخليجي في عام ٢٠٠٠ بلغ ٩,٧٪ وبلغ في عام ٢٠٠٨ ، ٩,٢٪ هل هذا هو ما نطمح الوصول إليه في الوقت الذي طالما أكدنا إن الصناعة هي الخيار إستراتيجي للمنطقة. وحتى نتعلم من التاريخ ولا نصاب بخيبات أمل لابد أن ندرس من هم الشركاء التجاريين الذين نريد التحالف معهم وماهي الأسواق التي يجب أن تتوجه لها صادراتنا واستثماراتنا الصناعية. وماهي إرهاصات ونتائج الأزمة المالية التي عصفت بالعالم مؤخرا على الصناعة الخليجية.

يشد بعضه بعضاً

أشارت مجلة الايكونوميست في عددها في فبراير الماضي ان السياسيين لن يقدموا على عمليات انقاذ مباشرة للصناعة كالتي قاموا بها لانقاذ قطاع المال لاسباب متعددة منها اعتقادهم أن ما ضخوه من بلايين في مؤسسات المال سرعان ما ستسرى في قطاعات الانتاج الحقيقي . فالاقتصاد كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً . هذه الفرضية هي فرضية تحت الاختبار فالقطاع الصناعي بطبيعته قطاع إنتاج حقيقي ولذا فالسرعة التي يمكن أن يتعافى معها القطاع الصناعي ليس كسرعة تعافي المؤسسات المالية من الذوبان المالي والحقيقة أن لاشئ يذوب إلى عدم إلا إذا لم يكن هذا الشيء موجود من الأصل .. مشكلة التوريق التي خلقت الأزمة المالية تحولت بدورها إلى أزمة اقتصادية .. انظر إلى الأثر الملموس المحسوس الذي نراه اليوم في العالم من بطالة شديدة في القطاع الصناعي العالمي ومن تعطل الطاقات الإنتاجية ومن هبوط الخدمات المرتبطة بالصناعة هذا أمر سيبقى معنا لوقت ربما لن يكن قصيراً. وهذه المسألة وحدها تحتاج منا ان نعد العدة في دول المجلس لمثل هذه التداعيات. هل المصنعيين الخليجيين يصنعّون للخارج أم للسوق الخليجية التي ربما يكون تأثرها أقل متدثرة بالفوائض التي تم تحقيقها خلال السنوات القليلة الماضية حتى وإن ضاع ثلثها في الاستثمارات العقارية والمالية في الخارج عبر الصناديق السيادية حيث فضلت الأخيرة هذه الاستثمارات على الاستثمار الصناعي سواء في الداخل أو في الخارج؟ ماهي العقبات التي يمكن أن يواجهوها المصنعيين الخليجين في الخارج وهل المدخلات الإنتاجية التي يستخدمونها متوفرة محلياً أم انها مستوردة من الخارج؟ وماهي كلفة النقل المرتبطة بنقل هذه السلع وهل مالدينا من موانئ وبنية تحتية كاف لتسهيل التصدير والمنافسة في عالم مصاب بالكساد وماهي سياسة الصادرات الوطنية التي اتحناها لهؤلاء وماهي إجراءات التصدير الإدارية التي سهلناها لهم. وماهي المعلومات المرتبطة بالتصدير التي وفرناها لهم وماهي المخاطر التي يواجهها هؤلاء في السوق الخارجية وما هي التحديات التشغيلية التي تواجههم؟ كل هذه الاسئلة تحتاج منا إلى إجابات. الرواد الصناعيين الذين فضلوا الصناعة على العقار وفضلوا الصناعة على مضاربات الأسواق المالية. واختاروا أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من الحلم التنموي للمنطقة .. هؤلاء يجب أن لا نتركهم في مهب الريح لأننا نترك معهم هذا الحلم ذاته.

برنامج الطاقة المقبل

في إطار التعاون الفني بين منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ومركز الملك عبدالله للبحوث البترولية. تم مقابلة الفريق المعد لخطة المركز التأسيسية. السادة نبيل النعيم ووليد الرميح وصالح الملحم . ومنذ عدة أشهر زار المنظمة فريق فني من الاتحاد الأوروبي يبحث عن شريك في منطقة دول التعاون لخلق شبكة من خبراء الطاقة في العالم. موضوع الطاقة والطاقة البديلة أصبح يشغل العالم بأسره وعلاقة هذا القطاع بقطاع البيئة ساهم في تعزيز البحوث لخلق بدائل للطاقة التقليدية وارتفاع الطلب الموجه للتقنيات النظيفة والتحكم في الملوثات البيئية . منذ سنوات بدأت المنظمة برنامجاً صغيراً لدراسة كفاءة استخدام الطاقة في المنشآت الصناعية على غرار البرنامج الذي تقدمه وكالة الطاقة الأمريكية للصناعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك خطة لتطوير هذا البرنامج ونقله من المستوى الجزئي الذي يعالج كفاءة الاستخدام على مستوى المنشأة الاقتصادية إلى تكامله مع الالتزامات الكلية في الاقتصاد الخليجي وذلك بدراسة العرض والطلب الكلي والالتزامات البيئية التي تعرضها الاتفاقيات الدولية.

جديد المنظمة

بدأ الربع الأول من العام ٢٠٠٩ وقارب على الانتهاء .. الفترة الانتقالية. ما بين ادارة أمين عام وآخر. تجربة غنية لي كأمين عام بالانابة .. إذ أنه على الرغم من وجودي في المنظمة الذي قارب العشرة أعوام كأمين عام مساعد لقطاع الاستثمار الصناعي وقربي من العمل الفني ومعرفتي بهمومه وطاقاته الممكنة إلا أن ادارة المنظمة ككل من موقع المقعد الاول شئ مختلف تماماً .. المنظور الأشمل الذي يصحب مسئوليات هذا الموقع يمكن أن يأخذ هذه المنظمة اذا أراد أو أريد له إلي التميز والعالمية .. الفترة الانتقالية هي تجربة غنية أيضا لاسرة المنظمة حالة سادت المنظمة خلال الثلاثة اشهر تقترب من حالة الصيانة الداخلية وانفتاح لا متناهي عمل فيها الجميع من أسرة المنظمة على قدم وساق.

أنفتاح وشفافية على المجلس

في عام ٢٠٠٣ اجتمع اصحاب السعادة وزراء الصناعة ليناقشوا موضوع المنظمة وتطوير العمل بها بعد ثلاثة عقود من الزمن مرت على اجتماعهم الاول الذي اسسوا به المنظمة ووقعوا به على اتفاقية الانشاء عام ١٩٧٦ .. تمخض عن هذه الاجتماع التقرير الذي وجهه سعادة وزير دولة الامارات محمد بن خرباش الى مجلس المنظمة يحدد عدداً من الخطوط العريضة لتطوير العمل منها بناء استرايجية للعمل وزيادة الاهتمام بالمنظمة برفع عدد الاجتماعات من اجتماعين في العام الى اربعة اجتماعات ، وذلك لدعم حاكمية مجلس الادارة بصفته المستأمن الرسمي على هذه المنظمة الاقليمية الفريدة ... مرت خمسة أعوام على هذا التوجيه الوزاري وهناك حاجة الى وقفة اليوم للمراجعة والمتابعة قد تكون هذه الفترة الانتقالية هي البداية ، انفتاح الامانة العامة على المجلس وانفتاح المجلس على الامانة العامة هو حجر الاساس لضمان تحقيق الأهداف التي انشأت لها جويك ، وللتأكد من ادارتها باسلوب يتوافق مع هذه الاهداف والغايات وللتخطيط الفعال لأعمالها ولتطوير صورة المنظمة وتحقيق رسالتها ، اليوم وباقتراب الاجتماع الاول لمجلس الإدارة هذا العام ندشن منتدى حواري لاعضاء المجلس وهو البوابة التفاعلية لاجتماعات مجاس الإدارة هذا المنتدى المفتوح لأعضاء المجلس والامانة العامة سيخلق حالة تواصل وتفاعل دائمة . بعثنا بالأمس اول وثائق لأول اجتماع باستخدام البوابه .. جميع وثائق الاجتماع القادم أتيحت بلمسة زر للأعضاء ، الشكر موصول للسيد فاروق اعجاز والسيد حارس مالك ورئيسهم السيد محمد بامعلم من وحدة تقنية المعلومات ، ولجنة السكرتاريا فاطمة الابراهيم وأحمد طه ومارينا سعود على الجهد الذي بذلوه في إعداد وثائق المجلس وبعثها في الوقت المناسب.

الانفتاح على بعضنا البعض أيضاً

هناك أيضاً حالة انفتاح وشفافية داخلية بين أسرة المنظمة بدأت بساعة المنظمة GOIC HOUR في آخر كل شهر هي افصاح وحوار داخلي لاسرة المنظمة ... الساعة الاولى في آخر يناير انتهت بتكوين لجنة التطوير المؤسسي والساعة الثانية في آخر فبراير بدات بحوار مفتوح حول ٥٩ قاعدة من قواعد السلوك المهني ومنع تعارض المصلحة وانتهت بتوقيع ما يقارب سبعين موظف على هذه القواعد تعبيراً منهم بالرغبة في الالتزام والمحافظة والولاء للمنظمة ، والشكر لرئيس وحدة العلاقات العامة السيد نواف الشريف والسيد هاشم اليوسف وموصول للأخت فاطمة راشد نحلة المنظمة الدؤوبة في وحدة الموارد البشرية والسيدة نيفين فوزي والدكتور راسم عبدالرحيم والسيد محمد البرعمي على الجهود التي بذلوها في هذا الشان.

المنظمة تفوز بأفضل موقع

اختير موقع المنظمة كأفضل بوابة استشارات للصناعات الإستراتيجية "STRATEGIC INDUSTRIAL CONSULTANCY PORTAL" خلال مشاركة المنظمة لمسابقة أفضل المواقع الالكترونية في المنطقة العربية للعام ٢٠٠٩ ، كما يزين هذا الموقع أيضا رابط جديد اسمه ماذا أضافت لي المنظمة يكتب فيه من مروا على المنظمة منذ سنوات وتعلموا بها ومن استمروا بها مثل السيد أحمد طه والسيد ممدوح هبرة والسيدة ليانا حبيب أو خرجوا منها إلى مواقع أخرى في مسارهم المهني .. والشكر هنا موصول للآنسة رزان سليمان منسق الموقع على جهودها الفنيه المتميزة.

تحرير أنسياب العدد الثاني

نشكر أيضاً المجموعة التي أعدت العدد الثاني لانسياب وعلى راسهم الدكتور بشير الكحلوت الاقتصادي الفلسطيني / القطري المعروف الذي حظيت المنظمة بانضمامه الى أسرتها والذي استلم ملف شئون التعاون الخليجي نظراً لخبراته المتنوعة في الاقتصاد الكلي ولمساعدته السيدة فدوى شميسة لمتابعتها هذا البرنامج الهام من برامج عمل المنظمة.

لجنة مؤتمر الصناعيين ولجنة متابعة الخطة والموازنة

واخيراً وليس آخراً، أبلغ التقدير للجان العمل التنسيقية في المنظمة التي عملت بروح الفريق الواحد وعلى رأسها لجنة متابعة الخطة والميزانية ولجنة مؤتمر الصناعيين والشكر موصول لرؤساء الوحدات السيد إسماعيل الشافعي والسيد حازم الانقر والسيد تيسير إسماعيل والآنسة منى مروة وأخيراً وليس آخراً للمخرج الفني السيد حسن أحمد حسن على إبداعاته في تصميم شعار مؤتمر الصناعيين القادم.

د. لولوة بنت عبدالله المسند

تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون

ربما لا يخفى على أحد أن الأزمة المالية العالمية التي ظهرت مقدماتها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، ثم اندلعت شرارتها الأولى في بداية عام ٢٠٠٨، هي الأزمة الأخطر في التاريخ، ليس فقط من حيث اتساع نطاقها بين جميع الدول الصناعية في العالم ، وإنما من حيث تعقيداتها وتشابكاتها التي جعلت الأزمة تنتقل كالنار في الهشيم من قطاع العقارات إلى قطاع البنوك والمؤسسات المالية، ومنهما إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي وبوجه خاص صناعة السيارات، ثم إلى معظم القطاعات الأخرى سلعية كانت أم خدمية.ورغم جهود الإنقاذ التي تكفلت بها الدول المعنية واعتمادها ما مجموعه تريليونات الدولارات لإنقاذ الشركات العملاقة، ورغم عمليات الإندماج العديدة التي حدثت بين بعض الشركات وبوجه خاص في القطاعات المالية، إلا أن كل المؤشرات والبيانات الصادرة في مختلف الدول لا تزال تشير بوضوح إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية إلى مستويات ليس لها مثيل منذ عشرات السنين. فأسعار العقارات لا تزال في تراجع، وأرقام العاطلين عن العمل ومعدلات البطالة في تزايد، ومعدلات الإنتاج والتصدير في تدهور، ومحصلة ذلك هو دخول الدول الصناعية في كساد عالمي كبير يفوق في قسوته الكساد الأول الذي عرفته البشرية لأربع سنوات اعتباراً من عام ١٩٢٩.

ورغم أن التقديرات الأولية قبل عام كانت تتحدث عن ركود اقتصادي في كثير من الدول وينتهي في منتصف عام ٢٠٠٩، إلا أن اتساع نطاق الأزمة وشدتها قد رفع سقف الأزمة إلى كساد عالمي في عام ٢٠٠٩ بأكمله، وربما إلى ما هو أبعد من ذلك، فالعوامل المسببة للأزمة قد دخلت في حلقة مفرغة، بحيث باتت الزيادة في أعداد العاطلين عن العمل تؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب على السلع والخدمات، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع الإنتاج والمبيعات وخسارة الشركات على نطاق واسع فينتج عن ذلك حالات جديدة من الاستغناء عن العاملين، وإحجام الشركات عن القيام بعمليات توسع، وتردد رجال الأعمال في تنفيذ مشروعات جديدة، ومن ثم يحدث تراجع في الطلب على التسهيلات الائتمانية، ويتقلص نشاط البنوك، فتستغني عن جانب آخر من العاملين فيها، وهكذا دواليك.

ومن جهة ثانية أدت الأزمة العقارية وتدهور أسعار العقارات إلى تراجع قيمة الثروة العقارية في الدول الصناعية، ومن ثم عجز الأفراد عن الاقتراض بضمان عقاراتهم، مع عدم رغبة البنوك في تقديم قروض عقارية جديدة لم تعد مأمونة، وسرعان ما تقلص النشاط العقاري الذي كان العامل الرئيسي في قيادة الانتعاش الاقتصادي في السنوات الخمس السابقة.

ومن هنا، يبدو من السابق لأوانه التنبؤ بتاريخ انتهاء الكساد الذي ضرب العالم الصناعي، خاصة وأنه قد أفرز العديد من الدعوات والمطالبات الجادة بضرورة تغيير قواعد اللعبة، والقضاء على الآليات والممارسات الخاطئة في النظام الرأسمالي التي أدت إلى حدوث الأزمة. ومما يعزز من أهمية حدوث هذه المراجعة للنظام الرأسمالي، أن قطار العولمة الذي انطلق سريعاً بعد إنهيار الكتلة الشرقية عام ١٩٩١، ما لبث أن اصطدم مع إطلالة الألفية الثالثة بعراقيل وحواجز ضخمة لا تسمح له باستئناف مسيرته، بل وتهدد بانتشار نزعة الحماية من جديد لا في الدول النامية وحسب، بل وبين الدول الصناعية ذاتها.

ولم تكن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بمنأى عما حدث ويحدث في العالم الصناعي، وفي العالم، بل هي قد تأثرت بها في المراحل الأولى للأزمة من بوابتين:

الأولى، الإنهيار السريع في أسعار النفط إلى المستويات التي كانت سائدة قبل ٥ سنوات أي إلى ما بين ٣٥-٤٥ دولاراً للبرميل، مقارنة بما تراوح بين ١٠٠-١٤٧ دولار للبرميل في الشهور الثمانية الأولى من عام

٢٠٠٨. هذا التدهور الكبير في أسعار النفط قد نتج عنه تراجع في الإيرادات مما جعل الحكومات الخليجية تعيد النظر في موازناتها العامة للسنة الجديدة ٢٠٠٩ بعد أن توسعت في اعتماداتها المالية في السنوات السابقة بشكل مضطرد. وفي حين حققت الموازنات العامة فوائض مالية كبيرة رغم التوسع في الإنفاق، فإنها في الغالب ستعاني من عجوزات كبيرة حتى لو قامت بعمليات ضبط للإنفاق العام. ومرد ذلك أن الأمر لن يقتصر على تراجع أسعار النفط وإنما سيمتد إلى تراجع معدلات الإنتاج بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط، وما قد تتخذه الأوبك في مواجهة ذلك من قرارات. وطالما أن الأنفاق العام هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون، فإن عدم نمو موازنات عام ٢٠٠٩-إن لم يكن تراجعها في بعض الدول- سوف ينعكس سلباً على مستويات النشاط الاقتصادي في المنطقة. ويجب أن أسجل هنا نقطة مهمة وهي أن ما سيحدث في دولة قطر سيكون استثناءاً عن بقية الدول الأخرى، انطلاقاً من أن التوسع المستمر في طاقاتها الإنتاجية من مشاريع الغاز سوف يضمن لها مستويات عالية من الإيرادات ويحقق معدلات نمو اقتصادي حقيقي موجبة لا تقل عن ١٠٪ في عام ٢٠٠٩.

والبوابة الثانية، الإنسحاب الكبير لرؤوس الأموال الأجنبية من الأسواق المالية لدول مجلس التعاون منذ شهر يوليو الماضي، ونتج عن ذلك تراجع حاد في أسعار الأسهم الخليجية وتدهور مؤشرات الأسهم إلى مستويات منخفضة جداً، ومن ثم تكبد المستثمرين خسائر مالية ضخمة. ولا تزال الأسعار والمؤشرات في حالة تراجع رغم ما أصابته في الأسابيع الأخيرة من بعض الاستقرار نتيجة جملة من المعالجات التي اتخذتها الدول والشركات المساهمة نفسها، وبسبب انتظار المستثمرين وحملة الأسهم لموسم توزيع الأرباح الذي أقترب أوانه. وكان من نتائج تدهور أسعار الأسهم أن توقفت عمليات طرح أسهم شركات جديدة للاكتتاب، وهي السمة التي تميزت بها الأسواق الخليجية في السنوات السابقة على حدوث الأزمة.

على أن الأزمة الاقتصادية العالمية سرعان ما امتدت تأثيراتها إلى قطاعات أخرى في الاقتصادات الخليجية، لعل في مقدمتها قطاعات العقارات الخليجية، مع حدوث ذلك بدرجات مختلفة ما بين دولة وأخرى. فالانسحاب السريع لرؤوس الأموال الأجنبية، والخسائر الكبيرة التي لحقت بالمستثمرين الخليجيين في أسواق الأسهم، قد أثرت سلباً على حجم المضاربات على الأراضي والعقارات فتوقفت أسعارها عن الارتفاع، وسجلت انخفاضات ملموسة في الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٨. ومن جهة ثانية أدت التوقعات بحدوث انخفاض في الطلب الخارجي(الاستثماري) على العقارات، وتراجع الطلب الداخلي نتيجة توقع تراجع معدلات الانفاق الحكومي، وتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي بوجه عام، إلى موجة جديدة من التراجعات في حجم النشاط العقاري، وفي تراجع أسعاره، وفي معدلات الإيجار. وقد تكون هناك عوامل أخرى قد ساعدت في حدوث هذا التطور ومنها زيادة المعروض من الوحدات العقارية بأنواعها في الوقت الذي اهتزت فيه معدلات نمو الطلب عليها. وإذا كان من المتوقع أن يستمر الكساد الاقتصادي في العالم إلى ما بعد عام ٢٠٠٩، فإن تداعياته على القطاعات العقارية في دول المجلس مرشحة لأن تستمر في إطار ما يمكن أن نطلق عليه عمليات تصحيح لازمة بعد سنوات من الارتفاع الكبير، والتوسع غير المنضبط في بعض الأحيان.

ولم تكن القطاعات الصناعية في دول المجلس بمنأى عن تأثيرات الأزمة العالمية، فمن المؤكد أن أسعار المنتجات الصناعية المصدرة قد تراجعت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وتفسير ذلك أن معظم الصادرات الصناعية الخليجية تستخدم الغاز كلقيم وكوقود في إنتاجها، وقد ارتفعت أسعار هذه المنتجات عالمياً نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز حتى منتصف عام ٢٠٠٨، ثم سرعان ما تراجعت بتدهور أسعار النفط في النصف الثاني من العام. كما تراجعت أيضاً الكميات المصدرة من تلك المنتجات بعد انخفاض الطلب الخارجي عليها بدواعي الأزمة. وإذا ما استمر الكساد العالمي طيلة سنة ٢٠٠٩ أو إلى ما بعدها، فإن تأثيراته على قطاعات الصناعة الخليجية سوف تمتد هي الأخرى لوقت أطول.

على أن تأثيره على الصناعة الخليجية لا يقتصر فقط على التأثيرات المباشرة على أسعار المنتجات والكميات المصدرة منها بل يتجاوزه إلى التأثير المحتمل على مشروعات توسعة الصناعات القائمة، وعلى المشروعات الصناعية الجديدة، سواء في ذلك مشروعات الصناعات الثقيلة بأنواعها، أو حتى المشروعات الصناعية الخفيفة والمتوسطة. فإضافة إلى الانخفاض المتوقع في الطلب العالمي على السلع والخدمات نتيجة الأزمة، فإن الصعوبات التي قد تواجه عمليات تمويل المنشآت الصناعية، قد تضطر أصحابها إلى التروي في تنفيذها لحين تحسن الظروف، سواء في ذلك التمويل الرأسمالي من خلال أسواق الأسهم أو بالاقتراض المباشر من البنوك، أو بإصدار سندات مالية.

وأسارع إلى القول بأن هناك عوامل إيجابية قد تقلل من عُمق هذا التأثير الضار وخاصة على الصناعات الخفيفة والمتوسطة، وفي مقدمة هذه العوامل وجود مؤسسات تمويل وطنية متخصصة في تقديم القروض الميسرة في دول المجلس، كبنك التنمية في قطر وغيره، ووجود مراكز متخصصة في إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، ومراكز لتنمية الصادرات الصناعية. إضافة إلى ذلك فإن دخول السوق الخليجية المشتركة إلى حيز التنفيذ منذ مطلع عام ٢٠٠٨، واقتراب دول المجلس من تحقيق حلم إصدار العملة الموحدة بعد سنوات قليلة، كل ذلك يدفع في الاتجاه المعاكس لتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية.

وهناك عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل الإيجابية التي تم ذكرها، آلا وهو تراجع معدلات التضخم في دول مجلس التعاون بعد أن وصلت إلى ذروتها في منتصف عام ٢٠٠٨. فالمعروف أن تكلفة إقامة المنشآت الصناعية والعمرانية قد تضاعفت في دول المجلس عدة مرات في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع الأسعار، ومن ثم فإن الانخفاض المتوقع للأسعار في عام ٢٠٠٩ نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية سوف يكون عاملاً إيجابياً يدفع في وقت لاحق نحو إقامة المزيد من المنشآت الصناعية وخاصة الخفيفة منها والمتوسطة بعد أن تتراجع تكاليف إقامتها. كما أن لتراجع أسعار المواد الخام والسلع الوسيطة عالمياً أثره الإيجابي في تخفيض تكاليف الإنتاج والتشغيل في دول المنطقة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول إن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أثرت سلبياً على اقتصادات دول مجلس التعاون بدءاً من النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، وأن هذا التأثير السلبي سوف يستمر في عام ٢٠٠٩، بحيث تحقق الاقتصادات الخليجية نمواً محدوداً بالأسعار الحقيقية-باستثناء الاقتصاد القطري- وأن تحقق جميع الاقتصادات تراجعاً كبيراً في نواتجها المحلية الإجمالية بالأسعار الإسمية أو الجارية نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط، والكميات المصدرة.

وبعد، فقد كانت هذه عناوين كبيرة لموضوعات كثيرة، ومحاولة لتقديم جردة أولية إجمالية للآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون، مع محاولة لاستشراف الآثار المحتملة لها في عام ٢٠٠٩. وأحسب أن الموضوع مهم للغاية ويستحق مراجعات أخرى أكثر تفصيلاً، بحيث نقف معه عند محطات كثيرة، ونعرض لتفصيلاته المعمقة والمدعمة بالأرقام، في مقالات أخرى قادمة بإذن الله.

بقلم :

بشير يوسف الكحلوت

Contacts: For any further information, please contact: Ahmad Taha Ahmad
P.O. Box : 5114 - Doha / Qatar / Tel. +974 485 8888 - +974 485 8731 / ahmed@goic.org.qa

اقتراح النافذة الواحدة

بقلم
جين قرداحي مستثمر صناعي

يتخبط العالم حالياً في أزمة مالية واقتصادية لا مثيل لها منذ أكثر من سبعون عاماً كانت ظروف المرحلة السابقة تشجع الاستثمارات المالية والعقارية على أشكالها داعية إلى تحقيق مكاسب وأرباح خيالية في مهل قصيرة وقصيرة جداً أحياناً.

لذا خرج أصحاب الرساميل الخاصة وتوجهوا نحو الأسواق المالية والعقارية ظناً منهم أن المال يجني من خلال هذه الاستثمارات بكثافة وسرعة.

لكن الكثير من الناس فقدوا أموالاً طائلة خلال الأشهر المنصرمة وراحوا يتساءلون ما العمل وكيف أصابنا ما أصاب؟ لمس الناس عدم استقرار الاقتصاد الوهمي وتوخوا العودة إلى الاقتصاد الحقيقي.

أصبح من الملح تأمين الظروف الإدارية الملائمة لتسهيل هذه العودة وتمكين أصحاب الرساميل من توظيفها دون عراقيل مرهقة وغير ضرورية.

ويصح هذا الأمر أكثر في قطر حيث منذ البدء توجهت الدولة إلى بناء البنى التحتية وإلى تطوير القطاع الصناعي واتخذت القرارات اللازمة غير أن البنى الإدارية والتنظيم الإداري العملي لم يرافق إرادة البناء والتطوير العليا ، وبقي حاجة إلى التسهيل والتوضيح الذين من شأنهما أن يسهلا عمل المستثمرين ويشجعانهم على المتابعة بدل من إضعاف عزيمتهم.

لكن الخطوات التي يمر بها إنشاء مشروع صناعي في قطر يمكن أن تختصر في خطوة واحدة معتمدين على مبدأ النافذة الواحدة لكافة المعاملات الإدارية المرتبطة بالمشروع الصناعي ، حيث أن الخطوات الحالية هي:

أولاً: تقديم الطلب للحصول على الترخيص الصناعي بتقديم النموذج في إدارة التنمية الصناعية.

ثانياً: الحصول على التصريح البيئي.

ثالثاً: تقديم طلب للحصول على سجل تجاري لوزارة الاقتصاد ، وفي حالة وجود مستثمرين أجانب الحصول على موافقة خاصة وفق القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠.

رابعاً : تقديم طلب لإدارة المناطق الصناعية للحصول على أرض صناعية متناسبة من حيث المساحة مع المشروع المزمع إنشائه.

خامساً: تقديم طلب ترخيص بناء للبلدية ويتراوح الحصول على الترخيص من ستة إلى ثمانية أشهر مابين مؤسسة كهرماء والدفاع المدني وقطر للاتصالات ووزارة البلدية والزراعة والتخطيط العمراني والذي يقدم عادة بواسطة الاستشاري المعماري للمشروع والذي لا يلتزم بوقت معين لصاحب المشروع بتبرير أنه لا يملك التحكم في الوقت الذي ستستغرقه الجهات الحكومية.

سادساً: تقديم طلب لوزارة الداخلية للحصول على قيد المنشأة واستكمال أوراق تأسيس الشركة وإذا كان المشروع خاضعاً لقانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي فيجب الحصول على نموذج الإقرار الجماعي والتوقيع الجماعي لكافة المستثمرين.

سابعاً : تقديم طلب لوزارة العمل للحصول على موافقات مسبقة لتأشيرات العمل والدخول إلى قطر حسب نوع العمالة المطلوبة.

ثامناً: تقديم طلب للهيئة العامة للجمارك للحصول على رمز استيراد للمعدات والمواد الأولية والإعفاء الجمركي.

تاسعاً: العودة إلى إدارة التنمية الصناعية للحصول على الموافقة المسبقة للإعفاء الجمركي للمعدات والمواد الأولية.

عاشراً: إذا اعتبرت المواد الأولية مواد خطرة كونها من المشتقات البتروكيماوية فيجب العودة مرة أخرى إلى وزارة البيئة وإلى الدفاع المدني للحصول على موافقة لاستيراد المواد وتخزينها رغم أن التصريح البيئي الأولي للرخصة الصناعية والتصاريح المرتبطة بذلك ذكرت بشكل واضح منذ البدء المواد الأولية المطلوبة للتصنيع.

حادي عشر: العودة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة حيث لا يمكن استيراد الآليات والمواد على اسم الشركة ما لم يذكر في السجل التجاري نشاط الاستيراد والتصدير والمعروف أن أي نشاط صناعي لا بد أن يقوم بالاستيراد سواء للمواد الأولية أو الآلات فكيف له الإنتاج دون الاستيراد والتصدير.

ثاني عشر: في حالة الرغبة في إدخال مستثمر آخر في المشروع مع صاحب المشروع الأصلي فلا يستطيع إلا إذا استكمل المشروع بالكامل وباشر العمل وحصل المستثمر الجديد على سجل صناعي خاص به.

ثالث عشر: بعد مباشرة العمل لابد من الحصول على الموافقات والتجديد للسجلات المختلفة في كل من وزارة الاقتصاد وزارة الصناعة ووزارة البيئة.

رابع عشر: إذا حدث وقام المشروع ببناء المصنع على مراحل فلابد من تعديل ترخيص البناء لفرض تجزئة المراحل.

دول مجلس التعاون مرشحة لأن تصبح مركزاً عالمياً لصناعة الألومنيوم

إعداد : ممدوح على هبرة

حظيت صناعة الألومنيوم في دول مجلس التعاون بالمزيد من الأهتمام والرعاية ، لما تتمتع به هذه الصناعة من أهمية اقتصادية مؤثرة ، كونها تشكل الأساس الارتكازي لقيام العديد من الصناعات اللاحقة ، الوسيطة منها والنهائية ، فضلاً عن عمق وتشعب ترابطاتها مع كافة القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها : قطاع النقل والمواصلات ، والبناء والتشييد ، والقطاع التجاري والاستهلاكي .لهذه الأسباب فقد حازت على الأولوية في سياسات تنويع مصادر الدخل ، وترسيخ ودعم القاعدة الأنتاجية

تتميز صناعة الألومنيوم بأنها كثيفة الاستخدام للطاقة ، حيث تسهم الطاقة بنحو ٣٠ ٪ من التكلفة الإجمالية لصناعة الألومنيوم الأولي ، ولما كانت دول مجلس التعاون - وفي مقدمتها دولة قطر- قادرة على إنتاج طاقة تنافسية نظراً لما تمتلكه من ثروة هائلة من الغاز الطبيعي ، لذا فإن دول المجلس تتمتع بمزايا نسبية جيدة لإقامة صناعة للألومنيوم والتوسع بها ،يعزز ذلك توفر رؤوس الأموال ، والبنية التحتية الجيدة ، والموقع الجغرافي المتوسط للأسواق العالمية ، مما يؤهل المنطقة لأن تحتل مكانة مرموقة على خارطة صناعة الألومنيوم العالمية .

وتشير البيانات الى أن الانتاج العالمي من الألومنيوم الأوّلي لعام ٢٠٠٨ قد بلغ نحو ٣٩,٨ مليون طن، أسهمت الصين بحوالى ٣٣,٧ ٪ من هذا الإنتاج ، أما دول مجلس التعاون فقد أسهمت بنسبة ٥,٤ ٪ من الإنتاج العالمي ، ومن المتوقع أن تصل هذه المساهمة إلى أكثر من ١٠ ٪ عام ٢٠١٢ وإلى حوالى ١٣ ٪ عام ٢٠٢٠

وتنفذ دول مجلس التعاون حالياً عدة مشاريع عملاقة لصهر الألومنيوم بكلفة استثمارية تزيد عن ٢٠ مليار دولار ، فقد انتهت حديثا من إنشاء مصنع صحارللألومنيوم في سلطنة عمان بطاقة إنتاجية مقدارها ٣٥٠ ألف طن، وتقوم دولة قطر بإنشاء مصهر للألومنيوم ، شركة (قطالوم) في مدينة مسيعيد الصناعية ، بطاقة إنتاجية قدرها ٥٨٥ ألف طن من الألومنيوم الأوليُ ، ومن المتوقع البدء بالانتاج في مطلع عام ٢٠١٠ .

كما تنفذ دولة الامارات العربية المتحدة عدة مشاريع ضخمة لصهر الأومنيوم ، وتخطط (دوبال) لإجراء توسعة بحيث تصل طاقتها إلى ١,٥ مليون طن من الألومنيوم المصهور .

وفي مملكة البحرين تخطط شركة ألومنيوم البحرين (ألبا) لزيادة طاقتها الانتاجية بنسبة ٤٠ ٪ ، بحيث تصل إلى ١,٢ مليون طن .

وتقوم المملكة العربية السعودية بإعادة تقييم أحد مشاريعها المتكاملة الكبيرة جداً على ضوء المستجدات العالمية ، كما تنفذ مشروعين أحدهما في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية على ساحل البحر الأحمر وآخرفي منطقة جيزان .

وفي حالة تنفيذ هذه المشاريع جميعا فإنه من المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية لمصاهر الألومنيوم في دول المجلس إلى حوالى ٦ مليون طن بحلول عام ٢٠١٢ .

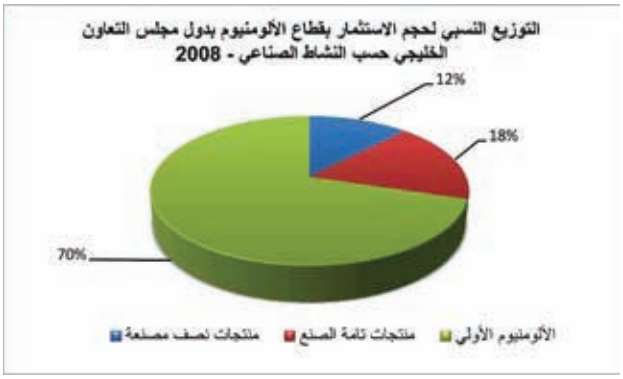

تدهورت أسعار الألومنيوم بشدة بعيد النصف الأول من علم ٢٠٠٨ متأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية ، وتراجع الطلب على الألومنيوم خصوصاً في قطاعي صناعة السيارات والبناء والتشييد ، كما ساهم تزايد المخزون في أوربا وآسيا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ في انخفاض أسعاره ، فقد هبطت أسعارالألومنيوم في بورصة لندن للمعادن حالياً إلى أقل من النصف بعد أن بلغت ذروتها في يوليو الماضي حيث وصل سعر الطن الواحد إلى ٣٣٨٠ دولاراً ليصل إلى ١٢٨١ دولاراً في ١٨ فبراير ٢٠٠٩ ، وفي مواجهة هذه الأزمة فقد أقدمت العديد من الشركات العالمية المنتجة للألومنيوم إلى خفض إنتاجها ، وإلى إعادة تقييم أوضاعها التسويقية والانتاجية لتلائم أوضاعها مع هذه المستجدات الطارئة ..

البنية الهيكلية لصناعة الألومنيوم في دول مجل التعاون - 2008

النشاط الصناعي	عدد المصانع	الطاقة الانتاجية (ألف طن)	حجم الاستثمار (مليون$)	عدد العاملين
الالومنيوم الأولي	3	2173	9371	7300
منتجات نصف مصنعة	68	1205	2346	13974
منتجات تامة الصنع	815	709	1623	42295
الإجمالي	886	-	13340	63569